رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف متحدثا خلال الندوة

رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف والنائب العام المستشار سعد الصفران ووكيل «الداخلية» بالتكليف اللواء علي العدواني واللواء حامد الدواس واللواء د. فيصل المكراد في مقدمة الحضور (متين غوزال)

رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الداخلية الشـــيخ فهد اليوسف في حديث مع النائب العام المستشار سعد الصفران

رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الداخلية أكد خلال ندوة نظمها معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية أن مكافحة المخدرات مسؤولية وطنية متكاملة بين المجتمع ومختلف الجهات

فهد اليوسف: «الكويت لو ما فيها هالخيرات ما جالنا المخدرات ولا اللي يبي يتجنس أو اللي يشتغل فيها»

- قلت لصاحب السمو: «يا طويل العمر.. الله جابك في هالوقت.. ولو متأخر شوي كانت الكويت كلها راحت»
- الله أنعم على الكويت في خيرات وفي شعب وفي حكام مو موجودين في العالم ويضرب المثل بالكويت
- مستحيل اليوم أحد يستطيع كسر القانون وصاحب السمو قال لي «لو تمسك شي على واحد من أولادي لا تخليه»
- كل اللي قاعد يصير بالكويت يؤكد أن الكويت مستهدفة في كل شيء ليس فقط بالمخدرات
- اليوم مستحيل أن تفرج واسطة عن أي بني آدم وأول ما أحاسب رجال «الداخلية» ولابد من تطبيق القانون
- قبل آخر العام ننفذ القانون على المحكومين بالإعدام حتى لا ينتظر مجرم في السجن ياكل ويشرب سنوات

أسامة أبو السعود

أكد رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف أن مكافحة المخدرات مسؤولية وطنية تتكامل فيها أدوار الأسرة والمدرسة والإعلام والجهات الأمنية وكل فرد يعيش على هذه الأرض، مشددا على أهمية تعاون المجتمع مع الجهات المختصة باعتباره الركيزة الأساسية لنجاح قانون المخدرات الجديد وتحقيق أهدافه. جاء ذلك في كلمة ألقاها الشيخ فهد اليوسف خلال افتتاح ندوة نظمها معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية تحت رعايته وحضوره حول (المرسوم بقانون رقم 159 لسنة 2025 في شأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وتنظيم استعمالها والاتجار فيها) بمشاركة نخبة من الخبراء المتخصصين والجهات المعنية بإنفاذ القانون.

وقال رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الداخلية «إننا نقف أمام مرحلة جديدة عنوانها الحزم في التشريع والوعي في السلوك والمسؤولية المشتركة بين مؤسسات الدولة والمجتمع».

وأضاف أن أهل الخليج مستهدفون من عصابات تهريب المخدرات التي تنشط إقليميا ودوليا وتعمل بأساليب خبيثة لإدخال هذه المواد القاتلة إلى مجتمعاتنا، مما يضاعف مسؤوليتنا في حماية أمننا الوطني. وأشار إلى أن جهود الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وكل قطاعات الوزارة أثمرت خلال عام واحد القضاء على نحو 90٪ من المواد المخدرة التي كانت تستهدف أمن هذا الوطن وشبابه، وهي جهود تعكس كفاءة رجال الأمن وإخلاصهم.

وأكد حرصه عقب صدور مرسوم مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ونشره في الجريدة الرسمية على أن تطلق الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني في وزارة الداخلية بالتعاون مع الجهات الحكومية والأهلية حملة توعوية شاملة تحت شعار «نحمي وطن» بهدف تعريف المجتمع بمواد القانون والعقوبات والفرص القانونية للعلاج عبر مختلف وسائل الإعلام والمنصات الرقمية ورفع مستوى الوعي بخطورة آفة المخدرات. وتقدم الشيخ فهد اليوسف بخالص الشكر والعرفان لصاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد على دعمه الكامل وغير المحدود لكل ما من شأنه تعزيز أمن الوطن وصون شبابه «وهو دعم كان له أبلغ الأثر في خروج قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الجديد إلى النور بصيغة متكاملة تعكس رؤية القيادة الحكيمة». كما أعرب عن خالص الشكر والتقدير للجنة التي صاغت قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الجديد لما بذلته من جهد كبير في إعداد هذا التشريع وصياغته بدقة مما أسهم في خروجه بصورة تلبي متطلبات المرحلة وتردع كل من تسول له نفسه تهريب أو الاتجار بالمواد المخدرة.

وأعرب أيضا عن الشكر لإدارة مكافحة المخدرات وكل قطاعات وزارة الداخلية على دورهم الكبير في حماية الوطن وما يقدمونه من جهود متواصلة لإحباط محاولات التهريب والترويج وتعزيز الإجراءات الأمنية والوقائية لحماية شبابنا من هذه الآفة الخطيرة.

واشاد رئيس مجلس الوزراء بالانابة الشيخ فهد اليوسف بجهود رئيس لجنة صياغة قانون رقم 159 لسنة 2025 في شأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المستشار محمد الدعيج، حيث اكد الوزير انه رأى خلال عامين فقط خلال توليه وزارة الداخلية اكثر مما رأه المستشار الدعيج خلال 27 عاما من العمل في النيابة والقضاء فيما يخص جرائم المخدرات وأثرها على المجتمع.

وتابع اليوسف «الحمد لله الذي رزقنا في هذا الوقت بسمو الأمير الشيخ مشعل الاحمد، وانا دخلت لسموه في يوم وقلت له «يا طويل العمر، الله جابك في ها الوقت، ولو متأخر شوي كانت الكويت كلها راحت».

وتابع «كل ما اللي قاعد يصير بالكويت يؤكد ان الكويت مستهدفة في كل شيء ليس فقط بالمخدرات، بل أخطرها هو الجنسية». واضاف اليوم قائلا: «الكويت مستهدفة.. نعم مستهدفة، الله انعم الكويت في خيرات وفي شعب وفي حكام مو موجودين في العالم ويضرب المثل بالكويت».

وتابع قائلا «الكويت لو ما فيها ها الخيرات، ما جالنا المخدرات ولا اللي يبي يتجنس او اللي يشتغل فيها».

واكمل اليوسف: لولا دعم صاحب السمو لي انا شخصيا، كوني قائدا للمنظومة الأمنية وكون سموه رجل امن، فلم اكن استطيع اعمل كوزير داخلية بهذه الهمة وبهذا النشاط، ولولا التعاون الذي اجده من النيابة العامة وعلى رأسهم النائب العام لما كان هذا العمل المثمر، وايضا تعاون الضباط من اعلى ضابط لأصغر شرطي اقول لهم: أنا عاجز عن الشكر على المجهود اللي تبذلونه.

تقدير من صاحب السمو

كما ذكر تقدير صاحب السمو المتواصل لجهود رجال الداخلية في الكشف عن الجرائم وآخرها قبل يومين كشف لغز مقتل مواطنة قبل سنوات وتم اكتشافها قبل يومين. وقال اليوسف: ممكن ان القانون في الكويت في وقت من الاوقات كان ينكسر، لكن مستحيل اليوم احد يستطيع كسر القانون، وصاحب السمو قال لي بالحرف الواحد «لو تمسك شي على واحد من أولادي لا تخليه». وتابع قائلا: «اليوم مستحيل أن تفرج واسطة عن اي بني ادم، واول ما أحاسب رجال الداخلية ولابد من تطبيق القانون بحذافيره». وأوضح ان الجرائم زادت عن السابق ومنها شاب ادخل فتاة إلى بيته في شنطة وقطعها.

واستطرد اليوسف: دخلت على سمو الامير وقلت له ان هناك 35 شخصا محكومين بالاعدام منذ 2013 وكان كلامي معه في 2024، فسألني (ليش قاعدين؟) وأبلغني انه لم يبلغه احد بذلك من قبل.

وتابع اليوسف «ان شاء الله قبل آخر العام ننفذ القانون على باقي المحكومين بالإعدام حتى لا ينتظر مجرم في السجن ياكل ويشرب سنوات كالسابق، فالحين القانون الجديد سيتم تنفيذ أحكام الإعدام خلال اشهر حتى لا يظن المجرم انه سيظل في السجن سنوات كالسابق».

واضاف اليوسف: تم تنفيذ الاعدام بحق اشخاص لم يمض على حكم اعدامهم 3 اشهر.

وتحدى اليوسف انه يوجد مستشفى في العالم كله او الفنادق مثل الجناح الذي يتم فيه علاج الإدمان في مستشفى علاج الادمان في الكويت، وهناك دعم كامل من الحكومة على رأسها صاحب السمو الأمير في مكافحة هذا الأمر. وشدد على ان المشكلة كبيرة واكبر مما تتصورون فالخليج كله مستهدف، لكن بوجود قضاء عادل ونيابة عادلة ووجود رجال من وزارة الداخلية الذين أتشرف بالعمل معهم، قلت المخدرات في الكويت «والكويت تساهل كل الجهود المبذولة واكثر».

حماية المجتمع

من جانبه، قال مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المحامي العام الأول المستشار بدر المسعد في كلمة له إن المرسوم بقانون رقم 159 لسنة 2025 في شأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وتنظيم استعمالها والإتجار فيها جاء ليجسد وعيا تشريعيا متجددا يجمع بين متطلبات الردع الفاعل وضمانات العدالة ويعكس إرادة حقيقية في حماية المجتمع من هذه الآفة المدمرة صونا للعقل والمجتمع. وأضاف أن التشريع جاء أيضا ليؤدي دورا حاسما من خلال وضع منظومة رادعة تجرم الاتجار والترويج بالمخدرات وتفرض العقوبات الصارمة مع إقرار سياسات إصلاحية وإنسانية تهدف إلى معالجة المدمنين وتأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع. وأوضح المستشار المسعد أن المواجهة الفاعلة لا تقوم على الردع وحده بل على تكامل من الحزم والرحمة والعقاب والعلاج لضمان حماية الفرد والمجتمع على حد سواء.

ولفت إلى أن آفة المخدرات تشكل أحد أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة لما لها من آثار مباشرة على الإنسان في عقله وصحته وعلى الأسرة في تماسكها واستقرارها وعلى الدولة في أمنها ونموها.

وذكر أن هذه الآفة «ظاهرة تتجاوز كونها مجرد جريمة لتصبح تحديا وجوديا يمس كرامة الإنسان ويدفع باتجاه تآكل دعائم الإنتاجية والوعي والمسؤولية».

نقيب في «الداخلية» قتل شقيقته قبل 3 سنوات بسبب المخدرات ولم يبلغ أحد من أهلها عن اختفائها

كشف الشيخ فهد اليوسف عن قصة غريبة على المجتمع الكويتي تتعلق بالمخدرات وبسببها لم يستطع النوم منذ يوم أمس الاول، وهي حادثة غريبة على الكويت حيث قام أخ بقتل شقيقته في شهر يناير 2022 اي قبل ثلاث سنوات، وتم اكتشاف الجريمة امس الاول فقط بسبب مجهود رجال وزارة الداخلية.

وأكد ان المتهم هو نقيب بوزارة الداخلية مع الأسف، ولا يوجد اب او ام او اشقاء او زوج تقدموا ببلاغ ضده، وقمت باستدعاء عائلتها جميعا، وهذه العائلة لا تمثل الكويت، وكسر خاطري ابن الضحية من 4 سنوات يسأل وين أمي؟! وكل ذلك سببه المخدرات.

أكدوا أن الإبلاغ عن حالات الإدمان مسؤولية اجتماعية ووطنية تسهم في إنقاذ الأرواح وحفظ الأسر من الانهيار وبناء مجتمع آمن ومعافى

المشاركون في «ندوة المخدرات»: جرائم الاتجار ستواجَه بعقوبات مشددة

- الدعيج: ثورة تشريعية في الحرب ضد المخدرات والمؤثرات العقلية نحو قمة الحزم والعقاب
- حمد اليوسف: القانون استحدث أسلوب «التسليم المراقب» لكشف شبكات الاتجار الدولية

أسامة أبوالسعود

حذر عدد من مسؤولي الجهات المعنية المشاركين في ندوة قانون المخدرات من أن جرائم الاتجار وترويج المخدرات ستواجه بعقوبات مشددة وحاسمة، مؤكدين أن القانون الجديد يعكس الحرص على إحكام الردع وصون المجتمع وأفراده من آفة المخدرات والمؤثرات العقلية.

ودعوا مدمني المواد المخدرة والمؤثرة عقليا إلى ضرورة الامتناع عن التعاطي والانخراط في مسارات العلاج المعتمدة قبل اتخاذ أي إجراءات قانونية ضدهم، مؤكدين في الوقت ذاته أن الإبلاغ عن حالات الإدمان مسؤولية اجتماعية ووطنية تسهم في إنقاذ الأرواح وحفظ الأسر من الانهيار وبناء مجتمع آمن ومعافى.

وقال المستشار بمحكمة الاستئناف ورئيس لجنة صياغة القانون المستشار محمد الدعيج في كلمة له إن القانون الجديد يشكل ثورة تشريعية في الحرب ضد المخدرات والمؤثرات العقلية نحو قمة الحزم والعقاب.

وبين المستشار الدعيج ان أبرز ملامح القانون الجديد إقامة منظومة رقابية ووقائية متكاملة بأعلى مستوى واستحداث منظومة عقابية محكمة تحقق الردع العام والخاص بأعلى درجات الحزم والشدة في مواجهة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية. وأضاف: إن المجتمع كان بأمس الحاجة لصدور القانون الجديد بعد تراكم قضايا ومشاهد مؤلمة عاشها خلال مسيرته العملية التي امتدت 27 عاما، مؤكدا أن بعض الوقائع تترك جرحا لا ينسى مهما مر الزمن، وأن هناك واقعة واحدة بقيت عالقة في ذاكرته طوال خمسة وعشرين عاما. وروى الدعيج تفاصيل تلك الحادثة التي وقعت في مارس عام 2000 عندما دخلت عليه في النيابة سيدة كويتية مسنة تجاوزت السبعين ترتجف بصمت وقد أصيبت بسجحات وثقب في طبلة الأذن، وأخبرته أن ابنها الوحيد ضربها وطردها من المنزل. وأضاف أنه استدعى الجاني وتم ضبطه، إلا أن الأم عادت في فجر اليوم التالي تناشد إطلاق سراحه وتبرر عنفه بأنه «عصبي»، ليكتشف لاحقا أن حالته كانت نتيجة تعاط شديد. وبعد شهرين فقط، وتحديدا في مايو من العام نفسه، تلقى خبر مقتل الأم على يد ابنها بوحشية بعدما سدد لها خمسا وثلاثين طعنة في حالة ذهان كامل، ثم دخل الابن في انهيار تام وهو يصرخ: «وين أمي؟»، دون أن يدرك أنه قتلها.

وأكد الدعيج أن مثل هذه الوقائع قد تتكرر إذا لم يكن هناك تشريع واضح ورادع، وأن القانون 159 لسنة 2025 جاء ليضع حدا لهذه الفجوات التي كلفت الأسر والمجتمع أثمانا باهظة.

وأشار إلى أن القانون الجديد كتب بدماء أسر عانت من المخدرات، وأن بدايته كانت بدعم ورعاية من صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، وبتوجيه مباشرة من النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف الذي شدد منذ اللقاء الأول على أن المطلوب ليس حلا مؤقتا أو ترقيعا، بل تشريع جذري يوقف النزيف ويحمي المجتمع بصورة دائمة.

وأضاف أن إعداد القانون كان تحديا ضخما، إذ استغرق العمل عليه نحو عامين ومر بمراجعات دقيقة حتى خرج بصيغته الحالية التي تضم 84 مادة تعالج واقع المخدرات في الكويت وتحاكي تطور الجريمة عالميا.

وكشف الدعيج عن أن حوادث العنف المرعب التي تقع تحت تأثير الشبو والمؤثرات العقلية أصبحت تتكرر في المحاكم والجلسات، حتى وصل الأمر إلى أن تقف فتاة تبكي في جلسة كاملة لأن والدتها متعاطية، وأن أبا يصرخ خوفا من ابنه المدمن الذي يعتدي عليه يوميا ويطلب ألا يعاد إلى المنزل.

وأكد الدعيج أن قانون 159 لسنة 2025 جاء ممزوجا بالإنسانية والحزم، وأنه لا مساحة وسط بين العلاج والعقاب، فإما أن يتجه المتعاطي للعلاج ضمن منظومة طبية متكاملة، أو يواجه أشد العقوبات.

وختم الدعيج كلمته بأربع رسائل حاسمة، الأولى لتاجر المخدرات، مؤكدا أن «الأمان الذي تعيشه وهم، وأن حبل المشنقة ينتظرك»، والثانية للمتعاطي الذي وصفه بالمريض الذي عليه أن يسابق الزمن للعلاج قبل أن يقع في يد «المكافحة» ويتحول من متعاط إلى مروج ثم إلى مجرم، والثالثة لوزارة التربية التي دعاها إلى تبني منهج توعوي شامل في المدارس لمنع انتشار الإدمان بين المراهقين، والرابعة للمجتمع بأن الكويت ستكون أكثر أمنا في ظل هذا التشريع الجديد الذي وضع لحماية الإنسان والأسرة والوطن.

من ناحيته، قال مدير مركز علاج الإدمان اختصاصي أول طب نفسي د.حسين الشطي، في كلمة مماثلة، إن من مميزات القانون الجديد أنه اشتمل على مناح طبية وكفل حقوقا للطاقم الطبي والمريض، مشددا على أن الإدمان مرض لا يخوضه المريض وحده بل المجتمع بأكمله، وتأثيره لا يقتصر فقط على الأسرة إنما يمتد لأمن وسلامة جميع المحيطين فيه وأفراد المجتمع. وأوضح د.الشطي أن مركز علاج الإدمان مختص بعلاج وتأهيل جميع الحالات التي ترغب في العلاج من تلقاء نفسها مع الإعفاء من العقاب، بينما مركز التأهيل معني بعلاج وتأهيل حالات الإدمان التي يتم ضبطها من قبل الجهات المختصة ولا يسمح لهم بمغادرته، لافتا في هذا الصدد إلى ارتفاع عدد الحالات التي بادرت لتلقي العلاج رغبة في التعافي بعد صدور القانون الجديد.

من جهته، قال مساعد المدير العام للإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية العميد الشيخ حمد محمد اليوسف إن القانون الجديد استحدث أسلوب «التسليم المراقب»، وهو إجراء دولي يتيح مرور شحنات المواد المخدرة أو المؤثرة عقليا إلى داخل البلاد أو خارجها دون ضبطها مباشرة مع وضعها تحت مراقبة الأجهزة الأمنية حتى وصولها إلى الجهة النهائية لضبط المتورطين وكشف شبكات الاتجار الدولية.

وأضاف العميد اليوسف أن القانون الجديد تضمن تعديل عقوبات الجرائم التي ترتكب تحت تأثير التعاطي، إذ كان يحاكم مرتكبها كمتعاط فقط، مبينا أنه وبعد التعديل أصبح يعاقب على الجريمة الأصلية ويعاقب أيضا على جريمة التعاطي «باعتبارها جريمة مستقلة» الأمر الذي يمنع استغلال فقدان الوعي للتهرب من العقوبات القانونية.

وكان المستشار بمحكمة الاستئناف ونائب مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية لقطاع الاتصالات والعلاقات والبحوث المستشار د.أحمد المقلد، الذي قام بإدارة الندوة، قال في كلمة له في بداية انطلاقها إن الوطن والنسيج المجتمعي يقومان على قوامات ودعامات رئيسية كفلها الدستور وحرصت دولة الكويت على توفيرها لسائر المواطنين عبر تحقيق الأمن العام والصحة والسلامة العامة.

المستشار بمحكمة الاستئناف ورئيس لجنة صياغة القانون المستشار محمد الدعيج ومدير مركز علاج الإدمان اختصاصي أول طب نفسي د.حسين الشطي ومساعد المدير العام للإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية العميد الشيخ حمد محمد اليوسف والمستشار بمحكمة الاستئناف ونائب مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية لقطاع الاتصالات والعلاقات والبحوث المستشار د.أحمد المقلد خلال الندوة (متين غوزال)